

بسم الله الرحمن الرحيم

توضيح قيد «مرتبطة»: اعلم أن في كلمة مرتبطة نكتتان؛ الأولى: أنه اختلف في كيفية ارتباط القضايا في أنه هل من حيث «الموضوع» أو «الغرض» أو «كليهما» أو «المحمول»؟ الثانية: إن الإرتباط بنحو تدخل القضايا تحت اسم واحد فترتبط القضايا و تشترك في الدخول تحت اسم علم من العلوم، كعلم الأصول أو علم النحو أو علم الطب و هكذا. و ليس غرضنا هنا من توضيح قيد «مرتبطة» توضيح النكتة الأولى بل نتركها من هذه الجهة على إجمالها بل الغرض توضيح أن هذا الإرتباط ارتباط خاص بنحو لا يدخل في الإسم بعض ابحاث العلم فمباحث الألفاظ ليس علم الأصول و مبحث الفاعل ليس علم النحو كما أن يد الإنسان ليس بأنسان. و بهذا التوضيح يكون التعريف مانعاً لغير يعنى بعض قضايا العلم.^١

المطلب الثاني في موضوع العلم

قال العلماء: «كل علم من العلوم المدونة لا بدّ فيه من أمور ثلاثة الموضوع و المبادئ و المسائل».^٢ كلمة «المدونة» تشير إلى أن العلم تشكّل و تدوّن تدريجياً فلو كان العلوم في هذا الزمن الف فليس يجب أن تكون كل هذه العلوم في القرون الماضية الف ايضاً. و العلم قبل التدوين و إن كان امراً واقعياً ولكنه لا يجب أن يكون له موضوعاً معيناً و لا يقال له العلم البشريّ فعلاً.

و لافرق بين العلوم العقلية و النقلية من هذه الجهة فكل علم تشيره اليه لا بد له من الموضوع و المبادئ و المسائل. يحتاج توضيح الموضوع إلى توضيح المبادئ و يحتاج توضيح المبادئ الى توضيح المسائل، فيأتي توضيح المسائل أولاً ثم المبادئ ثم الموضوع.

المسائل

المسائل هي «مجموع قضايا^٣ التي يتكفل العلم اثباتها». فالقضايا البديهية ليس جزءاً من علم كقضية «وجود على الإعراب في لغة العربية» فهي امر بديهي في علم النحو و ليس من مسائله و كقضية «حجية الظهور»^٤ فقالوا إنها امر بديهي و و كذا قضية «حجية

^١ عن الأستاذ في جواب السؤال: و يمكن لنا اخذ قيد «المتشركة في الإسم» لأن هذا القيد ليس باختلاف.

^٢ السؤال: و من هذا يقولون هذا الكلام هل هو من الإستقراء؟ و من يقوله؟

جواب الأستاذ: أسس هذا الكلام على الإستقراء و سعوا ان يبرهنوه. و قاله علماء العلوم العقلية خاصة المناطق و تعرض به الحكماء ايضاً.

^٣ سيأتي البحث عن معنى «القضية» في علم الأصول بالمناسبة - كفي مباحث الاصول العملية - و لا تبحث عنه هنا لأن البحث فيه طويل الذيل.

^٤ السؤال: بل بحث عنه في علم الأصول و يقولون إن الظهور حجة بدليل السيرة.

العلم» فإنه بديهي و ليس جزءاً من علم الأصول و أما قضايا «حجية الخبر الواحد» «عدم حجية القياس» و «عدم حجية الشهرة» و «عدم حجية الإجماع المنقول» و «عدم حجية الإطمئنان» تكون من مسائل علم الأصول.

المبادئ

المبادئ ينقسم إلى قسمين «المبادئ التصورية» و «المبادئ التصديقية».

المبادئ التصورية هي «تعريف موضوعات المسائل أو محمولاتها». فتعريف خبر الواحد و الإجماع المنقول و القياس من

المبادئ و كذا تعريف الحجية من المبادئ في قضية «خبر الواحد حجة» و تعريف الظهور في قضية «صيغة الأمر ظاهرة في

الوجوب» و تعريف الدلالة في قضية «النهى يدل على الفساد».

و المراد من الموضوعات أعم من الموضوع و قيوده و كذا المراد من المحمولات اعم من المحمول و قيوده فتعريف الموضوع و

قيوده من المبادئ التصورية.

المبادئ التصديقية هي «القضايا التي تكون مقدمة لإثبات المسألة» فكل تلك القضايا من المبادئ التصديقية للعلم و لا يتعرض

لإثباتها اذا كانت بديهية و أو مثبتة في علم آخر، لأن المبادئ التصديقية تحتاج إلى الإثبات أيضاً إلا أن تكون المقدمة بديهية

كاستحالة التناقض أو يتكفل اثباته علم آخر كاستحالة إعادة المعدوم أو استحالة صدور الكثير من الواحد.

اعلم أنه لا يمكن اثبات مسألة العلم - أي «القضية التي يتكفل العلم اثباتها»- باقل من المقدمتين، لأن هاتان المقدمتان هي

الصغرى و الكبرى في القياس الذي يُثبت المسألة و هاتان المقدمتان إما بديهيتان و إما نظريتان و إما احديهما بديهية و الآخر

نظرية فيمكن احتياج المسألة بمقدمية ستة قضايا أو إثني عشر قضية أو عدداً آخر من المقدمات و ذلك لأنه يمكن أن تكون

الصغرى بديهية و لكن احتياج الكبرى إلى الإثبات أو العكس و يمكن ان تكون الصغرى و الكبرى معاً محتاجتين الى الإثبات

فيستدل لإثبات الصغرى بمقدمتين و لإثبات الكبرى بمقدمتين، و يمكن أن تحتاج المقدمات للإثبات ايضاً فصغرى قياس الذي

يُثبت المسألة مقدمة مباشرة لإثبات المسألة و أما ساير المقدمات لإثبات الصغرى فهو مقدمة مع الوسطة لإثبات المسألة.

فكل قضية تكون مقدمة لإثبات المسألة مباشرة أو مع الوسطة فهو من المبادئ التصديقية.

و إنما سميت المبادئ التصورية بالمبادئ التصورية لأنها مبدأ تصور القضية التي هي مسألة العلم.

و إنما سميت المبادئ التصديقية بالمبادئ التصديقية لأنها مبدأ تصديق القضية.

و مبادئ القضية - التصورية و التصديقية - غير نفس القضية، لأن تصور القضية غير نفسها و كذا تصديقها غير نفسها. فقضية «زيد عادل» قضية سواء تصوّرَها أم لم تتصورها. و لكن تصوّرَ لها متوقفة لتصورك لزيد و عادل و تركيبهما، فربما سمعتَ قضية «زيد عادل» من قائل بلا حصول تصديق في أفق نفسك و قد تصدق بهذه القضية.

و اذا سمعتَ يقول قائل «الله معدوم» فقد تصوّرت هذه القضية و تفهم ما يقوله القائل لكنه بلا تحقق تصديق منك إليها في نفسك و اذا سمعتَ يقول القائل «الله موجود»¹ فقد تتصور القضية و كذا تصدق بها.

فالمبادئ التصورية - التي هي تعاريف - مبدأ تصور القضية و بدون تلك التعاريف لا يمكن تصور القضية

و المبادئ التصديقية - التي هي مقدمة اثبات القضية - مبدأ تصديق القضية و بدون تلك المقدمات لا يمكن تصديق القضية و المسألة.

فالمبادئ هي مجموعة التعاريف و القضايا التي تبين المسألة و تُثبتها و يقال لمجموعة المبادئ و المسألة «المبحث». الفرق بين المبحث و المسألة هو أن المسألة نفس القضية - كخبر الواحد حجة - و أن المبحث هو مجموعة المبادئ التصورية و التصديقية مع المسألة. وقد تكون المبحث شاملاً لعدة مسائل.

الموضوع

عُرّف موضوع كل علم بـ«ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية».

إلى هنا فهمنا ما هي المسألة و تكون لتلك المسألة موضوعٌ و محمولٌ و محمولات المسائل هي العوارض الذاتية لموضوع العلم. فالموضوع هو امر و شئ يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية. و الموضوع هو الحبل الذي يجمع القضايا المتشظطة و عامل الوحدة.

لا يخفى أن المحمول في المسألة عرضي ذاتي لموضوع المسألة و لموضوع العلم، فمحمولات المسائل عوارض ذاتية لموضوعات المسائل و لموضوع العلم.

نظير أن الضاحك عرضي ذاتي لزيد و لعمر و لخالد و بكر و هو ايضا عرضي ذاتي للإنسان. فوزان موضوع العلم وزان الإنسان في المثال و وزان موضوع المسألة وزان زيد و عمرو و خالد و بكر في المثال.

¹ ما هو المبدأ التصديقي لقضية «الله موجود»؟

جواب الأستاذ: استفدنا مثلاً من مقدمة «استحالة التسلسل» و «الله واجب الوجود بالذات»

موضوعات المسائل في علم الأصول أمور شتى كصيغة الأمر و صيغة النهي و مفهوم الجملة الشرطية و أما موضوع العلم شبيء واحد و محمولات المسائل عرضي ذاتي موضوع العلم.
و سيبحث عن العرضي الذاتي و الفرق بين العرض و العرضي.